

«ألبا» تتأهب لإزاحة «براتسك» الروسي عن موقعه الريادي في صناعة الألمنيوم العالمية

■ الوسط - هناء بوحجي

□ من المتوقع أن تتخذ شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل قراراً قد تزيح بهم صهر «براتسك» الروسي عن موقعه، وتصبح أكبر منتج للألمنيوم الخام في العالم بحلول العام 2005.

وقال الرئيس التنفيذي لـ«ألبا» بروس هول، في حديث إلى «الوسط» إن «ألبا» والكوا» الأميركية - وهي أكبر شركة ألمنيوم - تترسان الجدوى من تنفيذ مشروع مشترك يرتفع به إنتاج «ألبا» من 800 ألف طن، كما هو مخطط له، في 2004، إلى 1.1 مليون طن سنوياً في العام 2005، وسوف تقدم النتائج الموحدة للطرفين إلى مجلس إدارة الشركة الذي سيجتمع في نوفمبر المقبل ليطالع عليها ويتخذ قراراً بما يوافق على المشروع وما يبالغاه.

وتبلغ كلفة مشروع التوسعة بإضافة خط الصهر الخامس لرفع الإنتاج إلى 800 ألف طن 1.7 مليار دولار أميركي، بينما لم يكشف عن كلفة الزيادة التالية التي سيبتدئ قرار بشأنها في نوفمبر.

وعلى رغم أن قرار «ألبا» الأخير بزيادة إنتاجها بحوالي 60% إلى 800 ألف طن سنوياً بعد عامين من مستوى 510 ألف طن الحالي، يثير التساؤل بسبب ما تتر به أسواق الألمنيوم الخام حالياً من تدن في الأسعار فإن «هول» قال: «إن قرار الزيادة لم يتخذ على أساس أسعار الألمنيوم الحالية وتوقعاتها المستقبلية وإنما اعتمدت صناع القرار في هذا الشأن على توقعات نمو الطلب في السوق وتوقعات حجم الطاقة الانتاجية في الوقت الذي تبدأ «ألبا» فيه ضخ إنتاجها في السوق الدولية في العام 2004». وقال هول إن التحالف مع «الكوا» ينطوي على عدد من الميزات بالنسبة إلى «ألبا» بسبب موقع «الكوا» في سوق إنتاج الألمنيوم والذي يبيع على الإلمنتان في حال تقلبات الأوضاع على المدى الطويل، بالإضافة إلى أن مثل هذا التحالف سيوفر أماناً على المدى البعيد بالنسبة إلى توافر الأومينا وهي المادة الخام الرئيسية لإنتاج الألمنيوم والتي تستورد «ألبا» منها نحو مليون طن سنوياً وهو احتياجها بالكامل من مصنع «الكوا» في غرب أستراليا بالإضافة إلى المزايا الأخرى التي ينطوي عليها جلب المستثمر الأجنبي للاستثمار في قطاع مهم كالألمنيوم.

وتقل أسعار الألمنيوم حالياً (تسليم بعد ثلاثة أشهر بحسب بورصة لندن للمعادن، والتي تبلغ 1370 دولاراً للطن حالياً بحوالي 15% عنها قبل عامين.

وأشارت تقارير إلى أن الأسعار لم تتخفف إلى مستوى أكثر تدنياً على رغم أن الطاقة الانتاجية العالمية سجلت نمواً في العام 2001 بحوالي 3.9% إلى مستوى 27 مليون طن على أقل تقدير، على رغم أن الطلب الأوروبي على الألمنيوم انخفض بحوالي 6%، والأميركي بنسبة 12%، وذلك لسبب أن الإنتاج العالمي لم يتجاوز 24.5 مليون طن. واستندت «ألبا» في قرار التوسعة إلى النمو المستقر في حجم الطلب العالمي على معدن الألمنيوم الخام عند مستوى 3% سنوياً بناء على توقعات النمو الاقتصادي في الدول الأكثر استهلاكاً، وهذه التوقعات تدعمها أيضاً توقعات أبحاث «إيه إم آي» أن يرتفع الطلب العالمي إلى 30 مليون طن بحلول العام 2006.

كذلك استندت «ألبا» إلى التوقعات بعجز عدد من المصاهر وخاصة الغربية عن استيعاب الزيادة المتصاعدة في أسعار الطاقة والتي تعتبر من عناصر الإنتاج الرئيسية مما يقلص الإنتاج، وقد المدير التنفيذي لشركة المنيوم دبي



مصهر السحب في شركة المنيوم البحرين «ألبا»

«وبال» جون بوردمان العجز المتوقع في سوق الألمنيوم بنحو 8.5 ملايين طن بحلول العام 2005، وتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى 10 ملايين طن مع حلول العام 2010. ورأى بوردمان أن دول الخليج مرشحة لتغطية جزء من العجز بناء على توقعات تشير إلى قدرتها على المساهمة بحوالي 10 ملايين طن سنوياً في ذلك الوقت. وقال هول: «إن المصاهر الكبرى مثل «الكوا» وغيرها سوف تبحث في المرحلة المقبلة عن مواقع أقل كلفة في الإنتاج».

صناعة الألمنيوم في البحرين

- تسهم صناعة الألمنيوم بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 35.5% من الناتج المحلي الصناعي.
- يشكل الألمنيوم نحو 7% من إجمالي الصادرات.
- توظف صناعة الألمنيوم أكثر من 5000 شخص.
- تأسست «ألبا» في 1971 بخلي صهر وطاقة 120 ألف طن سنوياً، نفذت «ألبا» أكثر من برنامج توسعة أهمها إضافة خط الصهر الثالث في العام 1981 أضاف 60 ألف طن، ثم خط الصهر الرابع في العام 1992 وأضاف 235 ألف طن، وبلغ إجمالي إيرادات «ألبا» 298.1 مليون دينار في العام 2001.
- تأسست في البحرين في ربيع القرن التالي لاتشاء «ألبا»، 6 شركات لمنتجات الألمنيوم شبه المصنعة والمنتجات النهائية تستخدم 50% من إنتاج «ألبا» وهي: «البحرين لرنادز الألمنيوم»، «البحرين لسحب الألمنيوم»، «ميدال للكبالات»، «الخليج لدرلفة الألمنيوم» - عمالات الألمنيوم، «البحرين لصناعة السباك المعدنية»، بالإضافة إلى عدد من مصانع الفبركة والصناعات المنبثقة الصغيرة.

تهديد الأموال السعودية في السوق الأميركية

الرياض - (أ.ف.ب.)

□ يبدو من الصعب تقدير حجم الأموال السعودية التي سحبت من الولايات المتحدة نتيجة توتر العلاقات أخيراً بين البلدين ذلك أن الاقتصاديين السعوديين لا يشيرون إلى تحركات كثيفة لرؤوس الأموال. ويرى كبير الاقتصاديين في بنك الرياض عبد الوهاب أبو داهش أنه من المبكر معرفة ما إذا كان التوتر في العلاقات السعودية الأميركية منذ اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول سيقنع السعوديين إلى سحب حوالي 800 مليار دولار مودعة في الولايات المتحدة استناداً إلى تقديرات غير رسمية.

وقال: «من السابق لأوانه تقدير الأمر بشكل دقيق، فإن معظم الاستثمارات السعودية هي استثمارات طويلة الأمد والمستثمرون لن يتأثروا بسهولة بالتقارير الإعلامية». لكنه أضاف «لقد عادت بعض الأموال من الخارج ولكنها لم تكن كبيرة ومن الصعب تقديرها حيث أن نسبة كبيرة من الاستثمارات هي استثمارات ثابتة في العقار والسندات وتحريكها يحتاج إلى وقت طويل».

وقد شهدت الكتلة النقدية المتداولة في السعودية ارتفاعاً بنسبة 6,7% لتصل إلى 91,1 مليار دولار في نهاية يونيو/ حزيران مقابل 85,4 مليار دولار في سبتمبر الماضي وهي زيادة أكثر تواضعاً من أن تعكس ضخاً كثيفاً للأموال.

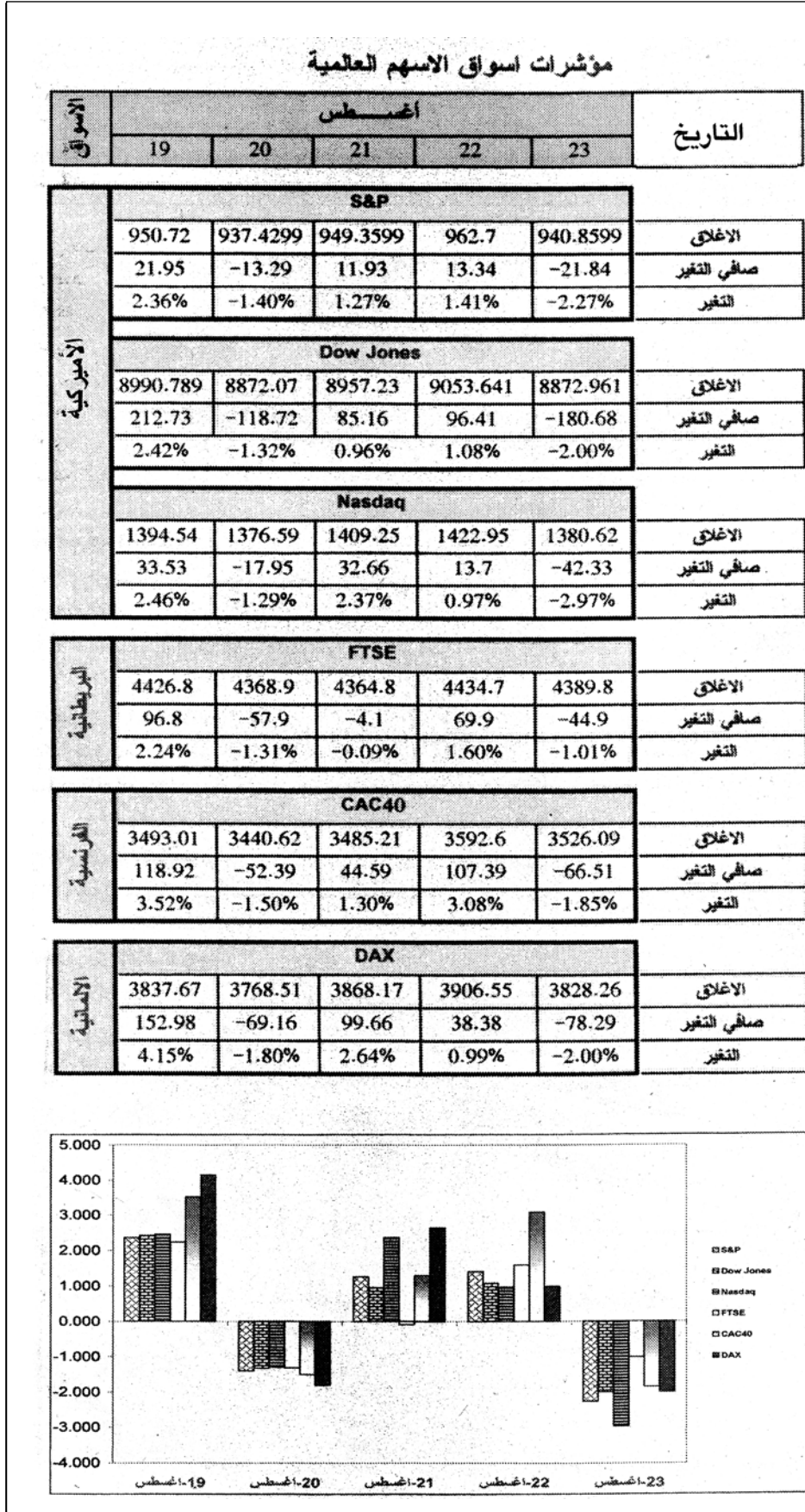
وقد ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن المستثمرين السعوديين سحبوا مئة إلى مئتي مليار دولار من الأموال المودعة في الولايات المتحدة بسبب مخاوف من قيام إدارة الرئيس جورج بوش بتجميدها. وقالت الصحيفة إن قيمة المبالغ التي سحبت تشكل قسماً كبيراً من إجمالي الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة التي تقدر بين يما بين 400 و600 مليار دولار. ونقلت الصحيفة عن الباحث في مجلس العلاقات الخارجية بمعهد أبحاث أميركي يوسف إبراهيم، أن السعوديين سحبوا 200 مليار دولار من الولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية. وعزا الباحث هذه التحركات إلى المواقف المناهضة للسعودية في الولايات المتحدة لا سيما دعوات لتجميد الأموال السعودية المودعة في البلاد.

لكن المصرفيين في سوق لندن المالية ابدوا اليوم تشككاً كبيراً في هذه المعلومات معتبرين أنه يتعين التعامل معها بكثير من «الحذر».

وقد رفع أكثر من 600 من أقارب ضحايا اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة دعوى مدنية في 15 أغسطس/ آب ضد السودان وثلاثة أمراء العائلة المالكة السعودية وسبعة مصارف دولية وثماني منظمات خيرية إسلامية والعديد من الممولين بتهمة المساهمة في التمويل السري لتنظيم القاعدة. ويطلب هؤلاء بألف إلى ثلاثة آلاف مليار دولار من هذه الهيئات أو الأفراد المعنيين سواء بصفة فردية أو جماعية.

ويقول مدير عام مركز بختيت للاستثمارات المالية بشر بختيت لوكالة فرانس برس أنه «على رغم من أن عملية متابعة عودة رؤوس الأموال تعتبر صعبة إلا أن مبالغ لا بأس بها عادت» إلى السعودية. وأضاف «اعتقد أن جزءاً من الأموال ذهب إلى أوروبا واليابان والباقي عاد للشرق الأوسط وخاصة السعودية» موضحاً «إذا نظرنا إلى الصفقات التي تمت في سوق العقار العام الماضي نستطيع القول أن رؤوس أموال كبيرة عادت في أواخر العام الماضي عشر المأضية منذ هجمات 11 سبتمبر عقدت صفقات قيمتها عشرات المليارات من الريالات السعودية في سوق العقار».

ويرى بختيت أن «الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية ورفع درجة الشفافية سيمنع أصحاب رؤوس الأموال على إعادة أموالهم إلى السعودية». وأكد أن «إمكان المملكة استيعاب جميع الاستثمارات خلال خمس سنوات إذا ما زادت من وتيرة الإصلاحات الاقتصادية ورفعت درجة الشفافية». ومن جهته يرى أبو داهش أن الحكومة السعودية تحتاج إلى أكثر من 200 مليار دولار لتخفيف مشاريع بنية تحتية في السنوات العشرين المقبلة معظمها في قطاعي توليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة.



سوق وول ستريت: ستفقرنا جميعاً!

ريتشارد درو*

□ يقول أحد المحللين: «ما سببه بعض الرؤساء التنفيذيين من أذى بالاقتصاد أكثر مما سببه أسامة بن لادن».

تتزايد دعاوى الفساد في الشركات الأميركية يومياً، ويبدو أنه لا يوجد من يمتلك القدرة على إيقاف هذا الفساد، ولكن ديفيد أسبورن يقول إذا كنت تعتقد أن الخرق القانوني للضوابط المحاسبية هو المشكلة الوحيدة في الشركات الأميركية، فعليك باعادة النظر في اعتقادك.

لا يكف أحدهم عن التحدث عن مهماته، فهو مدير تمويل استثمار، ويريد من غيره أن يكون ملماً بما يجري من أحداث اقتصادية. والأمور أصبحت مشيئة حقيقة، لكن ومن يدري لعلها تصبح أكثر سوءاً؟ وعندما رفع المدير هاتفه ليطالع على أحوال السوق أبدى امتعاضه. أشياء كثيرة أفسدت شهية صديقي، ليس فقط هبوط أسواق داوجونز، بل تفاصيل أسواق الاقتصاد، فهناك أبناء سيئة عن انهيار الاقتصاد في الاسابيع الماضية تتعلق كلها بمفاجآت الاحتيال والخدع الأخرى في شركات أميركية كبرى.

رؤساء تنفيذيون لحوالي ألف من الشركات العامة الأميركية الكبرى يفضعون لاستجواب هيئة الأوراق المالية والصرافة ليشهدوا بصحة نتائجهم المالية في وقت قريب يعتبر هذا اختباراً لإعادة ثقة المستثمرين، وربما يعطي تأثيراً عكسياً ثانياً: تشمل التحقيقات المصارف، وأخيراً هناك الاتصال الهاتفي من روبرت روبين وزير الخزانة السابق، لا أحد ينجو من الرائحة النتنة المنبعثة من فساد الشركات الأميركية. وقائمة الشركات ورؤسائها المشتبه بهم أو المتهمين جنبائياً بخداع المستثمرين تزداد طولاً يومياً، وتشمل أسماء الشركات الاتية: «أرون سمن» و«تيكو Tyco» و«مارتا Martna Stewart Crossing» و«إم إن إن AOL Time» و«وارنر Warner» والقائمة قابلة للزيادة. وكان روبرت روبين رمزاً للإصلاح

فقد جاء في تقرير لـ«واشنطن بوست»، تزامن مع تحذير المحققين لشركة AOL عن احتمال وجود عملية احتيال في المحاسبة لديها مع محاولاتها دعم رأسمالها لاتمام شراء Time Warner (وهو اتحاد شركات يبدو الفساد فيه على مدار الساعات)، وعلى قمة كل هذه الحوادث، صدور مجموعة من اللوائح المحاسبية الجديدة الصارمة والتي حصلت على الموافقة النهائية من واشنطن أخيراً، هذه اللوائح تشكل هيئة رقابية صارمة على المدققين. كما تتعهد تلك اللوائح بوضع الرؤساء التنفيذيين للشركات الذين يتورطون في قضايا غش خلف القمصان لسنوات عدة. وتعتبر الموافقة على القوانين المالية الجديدة السبب الرئيسي الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات داو جونز أخيراً لتتحلق إلى أكثر من 500 نقطة، وقد رحب بعض رؤساء الشركات التنفيذيين بالإجراءات الجديدة، قائلين إنهم لا يظهرون أي شفقة تجاه نظرائهم الذين يعثون بمكانتهم. يقول الرئيس التنفيذي لشركة جون هانوك للخدمات المالية - بوسطن، ديفيد داليساندور: «هناك مجموعة من رؤساء الشركات التنفيذيين الحث باقتصادنا من الضرر أكثر مما الحقه أسامة بن لادن والقاعدة جميعاً».

وخلال وجبة الغداء مع صديقي ظلت اجابتي الوحيدة هي «نعم، أعلم أنها سيئة»، فيما واصل قائلاً: «لاحظنا أخيراً أنه قدمت دعاوى

لم نستمتع إلى نهاية فصولها بعد»، ويستكون شهادة الرؤساء التنفيذيين للشركات عن تقاريرهم المالية في منتصف الشهر الجاري (أغسطس/ آب) جزءاً من جهود التحقيقات التي ستشمل كل الجهات المعنية مثل الكابيتول هيل والبيت الأبيض، وحتى الشركات نفسها، وذلك استجابة لاستياء العام من الشركات الأميركية حتى يتم استئصال هذا الداء الاقتصادي، حسب ما جاء عن هيئة الأوراق المالية والصرافة وعزمها القيام بهذه الإجراءات. وإذا لم تعامل القضية بحسم وجدية ستكون مهزلة، ألم يطلب من الرؤساء التنفيذيين للشركات أن يكونوا صادقين أثناء الإدلاء بشهادتهم عن اوضاع شركاتهم؟ وأن لا يملقوا الاكاذيب؟ يمكن أن تساعد هذه التحقيقات في إعادة بعض الثقة للأسواق الآن، وهذا هو المقصود من طلب هيئة الأوراق المالية والصرافة بالتحقيق عن الجهات المعنية. وربما تعطي هذه التحقيقات نتائج عكسية ذلك التحقيق مع الشركات قد يستغرق فترة طويلة، ومن ثم تكتشف مشكلات أخرى، وهذا بالطبع ما لا تحتاجه الأسواق. كما سيؤدي التحقيق مع هذا العدد الكبير من الرؤساء التنفيذيين إلى اشارة الخوف والاستقالات قبل توقيع الوثائق.

والآن تراقب وسائل الاعلام سجلات شركات عامة لا حصر لها بحثاً عن نيباً مفير، وذلك بسبب معقول ليتصعب الكثرينون عرفاً.

* خدمة «الاندبندنت» خاص بـ«الوسط»